



/ 1

صادر : 215738
التاريخ : 1440 / 12 / 05
المرفقات : لا يوجد



9048579018062323

مكتب الوزير | Minister's Office



وزارة العمل
والتنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

قرار وزاري

إن وزير العمل والتنمية الاجتماعية
بناءً على الصلاحيات المخولة له نظاماً،

وبعد الاطلاع على نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ٢٣/٨/٤٢٦هـ المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) وتاريخ ١٤٣٤/٥/١٢هـ المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٦) وتاريخ ٦/٥/٤٣٦هـ المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/١٤) وتاريخ ٢٢/٢/٤٤٠هـ المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/١٣٤) وتاريخ ١١/٢٧/٤٤٠هـ، وبناء على المادة (الحادية عشرة) مكرر من نظام العمل، ومن أجل تحسين أداء سوق العمل.
وبناءً على ما تقتضيه مصلحة العمل.

يقرر ما يلي:

أولاً: اعتماد هذه التعريفات في شرح مصطلحات هذا القرار:

بيئة عمل المرأة: يقصد بها الظروف المحيطة والمختصة بالعاملات في وقت ومكان العمل.

المنشأة: كل مشروع يديره شخص طبيعي، أو اعتباري، يشغل عاملأً أو أكثر، لقاء أجراً يأياً كان نوعه. وقد تكون المنشأة محلأً أو محلأً قائمأً بذاته أو مصنعاً أو غير ذلك بما ينطبق مع تعريف المنشأة.

المحل: مكان مخصص لزاولة نشاط مرخص له ببيع أو عرض سلعة أو أكثر، أو تقديم أو عرض خدمة أو أكثر، - على سبيل المثال لا الحصر: نشاط ترفيهي، بيع مستلزمات نسائية، تقديم وجبات -. وال محل هو ما يتكون منه السوق المغلق والسوق المفتوح والقائم بذاته.

السوق المغلق: هو عبارة عن مجمع يحوي عدد من المحلات التجارية وقد يحوي أماكن ترفيه ومطاعم ويكون مغطى كلياً أو جزئياً، وله مداخل ومخارج محددة تفتح وتغلق بأوقات معينة، ويُطلق عليه عادةً اسم (المول) ويُسمى كذلك (مجمعاً تجارياً).

السوق المفتوح: هو عبارة عن مركز يحوي عدد من المحلات التجارية مغطى جزئياً أو غير مغطى، وليس له مداخل ومخارج محددة ويُسمى كذلك (مركزاً تجارياً).

المحل القائم بذاته: هو أي مكان مخصص لزاولة نشاط مرخص له لبيع أو عرض سلعة أو أكثر، أو تقديم أو عرض خدمة أو أكثر. وهو الواقع خارج الأسواق المغلقة أو المفتوحة وال موجود في الطرق الرئيسية والشوارع، ولا ينطبق عليه تعريف السوق المغلق أو السوق المفتوح.

الكشك: هو محل صغير، ولا يعتبر جزء من المبني الرئيسي الثابت.



القسم: أي مكان في المنشأة يختص باستقلالية بيع سلعة أو تقديم خدمة متخصصة أو نشاط معين (وممكن أن يكون القسم مختص ببيع أكثر من سلعة أو تقديم أكثر من خدمة أو نشاط شريطة أن يكون الجمع بناء على تشابه طبيعة السلعة و/أو الخدمة و/أو النشاط).

القسم الفرعى: وهو ما يتفرع من القسم، وهو أن يكون تقسيم النشاط أو الخدمة أو بيع السلعة إلى قسمين وفق جنس مقدم النشاط أو الخدمة أو السلعة. وفي حال ورود لفظ قسم فيشمل ذلك القسم الفرعى، مالم يرد خلاف ذلك في صيغة القرار.

ثانياً: يُطبق هذا القرار على كافة المنشآت في مختلف الأنشطة المشغلة للنساء نظاماً.

ثالثاً: تُطبق ضوابط التأنيث والتوطين في الأسواق المفتوحة والأسواق المغلقة والقائم بذاته التالية:

١. بالنسبة للقائم بذاته والأسواق المفتوحة والأسواق المغلقة، يُقصر العمل في المنشآت أو الأقسام المخصصة لأنشطة الملابس النسائية الداخلية وأدوات التجميل على العاملات السعوديات.

٢. بالنسبة للقائم بذاته والأسواق المفتوحة والأسواق المغلقة، يُقصر العمل في المنشآت أو الأقسام على العاملين السعوديين أو العاملات السعوديات في أنشطة المستلزمات النسائية التالية: فساتين السهرة، فساتين العرائس، العباءات النسائية، الاكسسوارات النسائية، مستلزمات رعاية الأمومة، الجلابيات النسائية، الأحذية النسائية، الحقائب النسائية، الجوارب النسائية، الملابس النسائية الجاهزة.

٣. بالنسبة للقائم بذاته والأسواق المفتوحة والأسواق المغلقة، يُقصر العمل في المنشآت أو الأقسام على العاملين السعوديين أو العاملات السعوديات بنسبة ٧٠٪ في أنشطة المستلزمات النسائية التالية: العطورات النسائية، الأقمشة النسائية.

٤. لا يُلزم صاحب العمل بتوظيف العاملات السعوديات في أقسام الخدمة الذاتية في الصيدليات والسوبر ماركت والهاير ماركت التي تقدم ضمن سلعتها أحد أنشطة المستلزمات النسائية التالية: الملابس النسائية الداخلية، أدوات التجميل.

٥. ينطبق كل ما ذكر في البند الأول والثاني والثالث أعلاه من "ضوابط التأنيث والتوطين في الأسواق المفتوحة والأسواق المغلقة والقائم بذاته" على كافة الوظائف في تلك المحلات، بما فيها محاسبة المبيعات. أما فيما يتعلق بتظيف المحل أو تحويل وتزيل البضائع من وإلى المحل - وليس ترتيب المحل - فإنه يجوز الاستعانة بعاملين غير سعوديين.



٦. في حال وُجدت ضوابط أخرى على مستوى أمارة كل منطقة من مناطق المملكة فيما يتعلق بالتأنيث والتوطين في الأسواق المفتوحة والأسواق المغلقة والقائم بذاته على صاحب العمل الالتزام بها.

رابعاً: يطبق في حق المرأة التي تقوم بمخالفة أي من بنود هذا القرار العقوبات التي يقضى بها نظام العمل والقرارات الوزارية ذات العلاقة.

خامساً: يلغى هذا القرار كافة القرارات الصادرة سابقاً من الوزارة بشأن تنظيم عمل المرأة أو تشغيل النساء، وهي: ١/٧٩٣ تاريخ ٢٢/٥/١٤٢٦هـ، ٢٨٣٨ تاريخ ٩/٩/١٤٢٧هـ، ٢٤٧٥/١/١ تاريخ ١٤٣٢/٨/١٠هـ، ٢٤٧٣/١/١ تاريخ ١٤٣٢/٨/١٠هـ، ٣٧٣٢/١/١ تاريخ ٢٨/٨/١٤٣٣هـ، ٣٧٣٩/١/١ تاريخ ٢٨/٨/١٤٣٣هـ، ٣٧٣١/١/١ تاريخ ٢٨/٨/١٤٣٣هـ، ٣٧٣٠/١/١ تاريخ ٢٨/٨/١٤٣٣هـ، ٢٧٠٢ تاريخ ٢٨/٨/١٤٣٣هـ، ٢٧٠٢ تاريخ ٢٧/٢/١٤٤٠هـ، ٣٩٧٨٧ تاريخ ٢٧/٢/١٤٤٠هـ، ٣٩٧٨٦٠ تاريخ ٢٢/٢/١٤٣٦هـ، ٧٩٠ تاريخ ٢٩/٥/١٤٣٥هـ.

سادساً: يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في موقع الوزارة الإلكتروني.

سابعاً: على نائب الوزير للعمل اتخاذ ما يلزم لتنفيذها.

وَاللَّهُ الْمُوْفَّقٌ

وزير العمل والتنمية الاجتماعية

م. أحمد بن سليمان الراجحي